

الإمارات العربية المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة توقعان اتفاقاً جديداً لفتح مكتب اتصال في أبو ظبي

15 يوليو 2016

في اتفاق تم التوقيع عليه اليوم، أكدت دولة الإمارات العربية المتحدة على فتح مكتب اتصال جديد لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في أبو ظبي بالتنسيق مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية. كعضو مؤسس في مجلس التعاون الخليجي، وطنت الإمارات العربية المتحدة نفسها للعمل كبلد يستشرف المستقبل ويلتزم بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. كما أنها أيضاً أحد المساهمين الرئيسيين في هيئة الأمم المتحدة للمرأة في المنطقة العربية.

وقّع الاتفاقية كلٌّ من مساعد الأمين العام لاکشمي بوري نائب المدير التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وعبد الرحيم يوسف العوضي مساعد الوزير للشؤون القانونية في وزارة الخارجية الاماراتية والذي سجّل أيضاً في حملة "هو لها" (HeforShe) التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

وقد صرّحت لاکشمي بوري نائب المدير التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بقولها "هذه لحظة رائدة، وبداية لمرحلة جديدة من الشراكة بيننا"، مشيرة على القيادة والإرادة السياسية التي أبدتها حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة نحو تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

سيكون مكتب الاتصال الجديد في أبو ظبي الوحيد من نوعه في المنطقة. وسيتم استضافة هذا المكتب للتعاون بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة ودول مجلس التعاون الخليجي من قِبَل الاتحاد النسائي العام بالدولة، والذي يلعب دوراً أساسياً في تمكين المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة على جميع المستويات بفضل القيادة الحكيمة لسمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام، والتي دعمت الشراكة بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة والإمارات العربية المتحدة حتى اوصولها إلى مستوى جديد بتوقيع هذا الاتفاق، مما يفتح الطريق لتعزيز وتقوية التعاون لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

كرائدة في المنطقة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وضعت دولة الإمارات العربية المتحدة في السنوات الأخيرة العديد من السياسات لدعم التمكين الاقتصادي والمشاركة السياسية للمرأة على المستوى الوطني. اليوم هناك 20,000 من سيدات الأعمال في دولة الإمارات العربية المتحدة، يمثلن 10% من مجموع رواد الأعمال الإماراتيين، وذلك بزيادة قدرها 58% منذ عام 2012. وفي ديسمبر عام 2012، أصدرت الإمارات العربية المتحدة قانوناً يدعو لتمثيل إلزامي للمرأة في جميع مجالس إدارات الشركات والهيئات الحكومية، مما يجعلها أول دولة في المنطقة تنفذ مثل هذا القانون.

من مقرها الرئيسي في نيويورك، ومكاتب الاتصال التابعة لها في بلجيكا، والدنمارك، واليابان، والآن في دولة الإمارات العربية المتحدة، و 89 مكتباً فطرياً في جميع أنحاء العالم، تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على إزالة العوائق التي تحول دون تكافؤ الفرص للنساء والفتيات، والتأكد من أن القوانين والالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يتم تنفيذها بشكل كامل.

سيركز مكتب الاتصال الجديد بشكل استراتيجي على تطوير الشراكات في مجال تقديم المشورة بشأن السياسات والمناصرة السياسية مع المؤسسات الخليجية والعربية. وسيساعد المكتب أيضاً على تعزيز مكانة المرأة في المنطقة، ودعم الحكومات الوطنية في دول مجلس التعاون الخليجي، وتعزيز التعاون في تنفيذ جدول أعمال رؤية 2030 للتنمية المستدامة بطريقة مستجيبة للنوع الاجتماعي.